

التمويل التضخمي من منظور إسلامي

نجلاء عبد المنعم

ماجستير الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية

التمويل التضخمي أو التمويل بالعجز: هو وسيلة من الوسائل التي تلجأ إليها الدولة لسد عجز الموازنة العامة للدولة، أو لتحقيق أهداف اقتصادية هامة. وهو أمر مستحدث لا نجد له دليلاً خاصاً من الكتاب والسنة والإجماع.

يعتبر التمويل التضخمي من أهم السياسات والإجراءات التي تنتجها الدول في العصر الحالي لتغطية الفجوة بين الإيرادات والنفقات، فقد جاءت فكرة اللجوء إلى التمويل التضخمي نتيجة لعجز مصادر التمويل العادية (المدخرات والفوائض) سواء الإيجابية أو الاختيارية لتغطية الفجوة بين الإنفاق الحكومي والمصادر التمويلية وقد اعتبر التمويل التضخمي نوع من أنواع الادخار الإجباري، وهو يعتبر وسيلة سهلة قياساً بالضرائب والرسوم.

بعبارة أخرى فإنه في حالات زيادة حجم الاستثمارات المطلوبة عن حجم المدخرات فإن الدولة تلجأ إلى تمويل موازنتها عن طريق التمويل التضخمي أي زيادة الإصدار النقدي.

ونظراً لهذه الأهمية سيتم عرض هذا الموضوع بشيء من التفصيل وتوضيح علاقته بالسياسة المالية والنقدية وآثاره على مستوى النشاط الاقتصادي المصاحبة لعملية التنمية وتوضيح التمويل التضخمي في الفكر الإسلامي. مع توضيح الرأي الشرعي في مثل هذا الإجراء.

وفي ضوء ذلك يمكن طرح التمويل التضخمي باعتباره أمراً تتطلبه حاجة الأمة. وحتى يستقيم فلا بد أن يكون متوافقاً مع الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

ماهية التمويل التضخمي

مفهوم التمويل التضخمي: يتحقق توازن الموازنة العامة للدولة عندما تتعادل نفقاتها مع إيراداتها مع استبعاد القروض الداخلية والخارجية، وإذا لم يتحقق هذا التوازن، فإن الموازنة العامة يكون بها عجز، ويتم تمويل هذا العجز بأكثر من طريقة منها الآتي: الاقتراض الداخلي، أو الاقتراض الخارجي، أو الإصدار النقدي.

وقد أُطلق مصطلح التمويل التضخمي نظراً لاعتماده على مصادر تضخمية، بدلاً من الاعتماد على مدخرات حقيقية. وعادة ما يكون التمويل التضخمي مقصوداً كأحد تدابير السياسة المالية لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، لعل من أهمها تحقيق آثار توسعية في الاقتصاد، والتي يرحى من ورائها حث الاقتصاد على النمو، ومقاومة الكساد.

وقد انقسم الاقتصاديون إلى مؤيدين للتمويل التضخمي كوسيلة لتمويل التنمية ومعارضين له. سوف نقوم بعرض الرأيين السابقين مع تقديم مبررات كل فريق.

١- الرأي المؤيد للتمويل التضخمي: يعتقد المؤيدون بأنه وسيلة من الوسائل الفعالة التي يمكن أن تلجأ إليها الدول النامية لتمويل التنمية، ويرى المؤيدون أن هذا الأسلوب في البلدان النامية محفز للاستثمار، لأن التضخم يلعب دوراً هاماً في تحفيز المنشآت الخاصة على زيادة استثماراتها، كما يلعب التضخم دوراً في إعادة توزيع عناصر الانتاج بين مختلف القطاعات، وأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي قد تنشأ من استخدام أسلوب التمويل التضخمي تعد بسيطة مقارنة بالمزايا والفوائد التي قد تنشأ من عملية التنمية المتحققة نتيجة استخدام هذا الأسلوب.

يقول في هذا الإطار (نيكولاي كالدور): إن الجرعات المتوسطة من التضخم تكون ضرورية للنمو الاقتصادي، فعندما يرى المنظمون ارتفاع الأسعار، فيقبلون على الاستثمار، وبالتالي زيادة معدل النمو.

٢- الرأي المعارض للتمويل التضخمي: يعارض الكثير من الاقتصاديين الأخذ بالتضخم كوسيلة للتمويل، ويعتقدون بضرورة ضمان الاستقرار النقدي عند تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو هدف كل سياسة اقتصادية سليمة. ويرى المعارضون أن التمويل التضخمي لا يمكن أن يكون محفزاً للاستثمار، لأنه من الصعب ضمان عدم تحول الأرباح الناتجة عن التضخم إلى مجالات أخرى كالمضاربة مثلاً، فضلاً عن عدم كفاءة الدولة في توجيه الاستثمارات بسبب هيكل اقتصاديات الدول النامية سيما ضعف أسواقها النقدية والمالية. كما أن للتمويل التضخمي أثراً سلبية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الآثار تعتبر باهظة، إذ يؤدي إلى تخفيض الادخار الاختياري، وانحراف الاستثمار واختلال التوازن المالي الخارجي.

التمويل التضخمي وعلاقته بالسياسة النقدية: السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والأثمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد. وتعتبر أكثر أنواع

السياسات التصاقاً بالتمويل والاستثمار، لتوفير النقد اللازم لتمويل احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة والتوسع في الأسواق والنشاط، وتعتبر من الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية الفاعلة، وفوائض المدخرات المحلية في الدول النامية غالباً لا تكفي لتنفيذ هذه السياسة، ما يلجؤها إلى الاقتراض الخارجي أو لإصدار النقود لتمويل احتياجات قطاعات واسعة من الاقتصاد.

ونظراً لأن إصدار النقود تعتبر أيسر الوسائل لتمويل نفقات الدولة فإن الدولة تلجأ إلى السياسة النقدية على الرغم من خطورتها وآثارها السلبية، وقد اتبعت العديد من الدول هذه السياسة النقدية الضارة والتي كان بإمكانها الاستعاضة عنها بسياسة نافعة لها ولأفراد الأمة، فبدلاً من أن تصدر كمية من النقود لتغطية مشروعاتها يمكن أن تطرح جزءاً من المشروع ليشترك فيه القطاع الخاص بدل تكديس الأموال لدى القطاع الخاص أو تهريبها لخارج الحدود.

وإذا كانت السياسة النقدية تمارس آثارها التمويلية بطريق مباشر أو غير مباشر؛ فإن تأثيرها يبدو ناتجاً عن قيام الحكومات بتمويل الكثير من مشروعاتها عن طريق عجز الموازنة وزيادة الإصدار النقدي أي أن كمية النقود تلعب دوراً هاماً في تلك الناحية. ولعل علاقة السياسة النقدية بعجز الموازنة يتمثل في عدم قدرتها على تحفيز الاستثمارات وتوظيفها لمصلحة المجتمع مما يؤدي إلى ظهور فجوة بين إيرادات الدولة ونفقاتها.

علاقة التمويل التضخمي بالسياسة المالية: يعتبر التمويل التضخمي أحد أهم أدوات السياسة المالية في هذا العصر؛ حيث تلجأ الدول إلى إحداث عجز في موازنتها بهدف إحداث آثار توسعية وبالذات في أوقات الركود والانكماش، وحال عدم توفر مصادر تمويلية على شكل ضرائب أو فوائض لدي الحكومة، وعلى الرغم من معرفة الحكومة مسبقاً لما يترتب عن هذه السياسة من آثار سلبية على النشاط الاقتصادي وبالذات مستوى الأسعار والقوة الشرائية للنقود إلا أنها تلجأ لها لتحقيق معدلات من النمو، وللخروج من حالة الركود والانكماش. وقد أجمع الاقتصاديون على التحذير من اللجوء إلى التمويل التضخمي لتمويل الاستثمارات على نطاق واسع، وألا تستخدم إلا في حالات الضرورة القصوى وبحدود ومعايير ونظم معينة.

التمويل التضخمي وعلاقته بالسياسة النقدية: يمثل عرض النقود ترجمة للصلة بين الجهة النقدية وأجهزة التمويل في المجتمع لذا فإن إصدار النقود يجب أن يكون لأسباب اقتصادية فعلية، حتى لا يؤدي

زيادة عرض النقود عن عرض السلع والخدمات الحقيقية في المجتمع إلى أضرار متمثلة بانخفاض القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب للبعض على حساب البعض الآخر.

لذا فإن عرض النقود يجب أن يتم التحكم به فقط من قبل البنك المركزي باعتباره المشرف على إدارة النقد وتنظيم الأسواق المالية بالدولة حتى يضمن استقرار قيمة النقد واستقرار مستوى الأسعار أو يساهم في توزيع الموارد وتخصيصها بصورة جيدة.

ولا يقتصر التمويل التضخمي على إصدار وطبع النقود، بل إن فتح الحسابات الائتمانية والاعتمادات أمام المنتجين وأصحاب الأعمال بالشروط الملائمة هي من أنواع التمويل التضخمي، ففي غالب الأحيان تقوم البنوك بتزويد المجتمع بما يحتاجه من النقود عن طريق فتح الحسابات أمام الحكومة والتي بدورها تقوم بسحب شيكات عليها ومن ثم تسليم هذه الشيكات إلى المنتجين وأصحاب المشاريع، ثم يلجأ المنتجون إلى البنوك عارضين عليها الشيكات الحكومية فتسجل في حساباتهم فيتوافر النقد والودائع أمام المنتجين والمنظمين. وهذه عمليات تتركز في جوهرها على زيادة الائتمان من قبل البنوك لصالح الحكومة التي تعيدها بدورها إلى البنوك وهكذا.

أثر التمويل التضخمي على النشاط الاقتصادي: يعتبر بعض الاقتصاديين أن التمويل بالعجز في الموازنة له آثار إيجابية على النشاط الاقتصادي تتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية وحجم الإنتاج والعمالة والدخول، وفي انخفاض أو ثبات في الأسعار مع تحقيق نمو اقتصادي مقبول ويعتبر أن هذه السياسة مقبولة في الفكر المالي الإسلامي وأنه هو أول من وضع اللبنة الأولى لهذه النظرية. إلا أن البعض يعتبر أن استخدام هذه السياسة أمر غير مرغوب فيه في أوقات التوسع والتضخم لأنها تزيد من حدة التضخم وتضعف القوة الشرائية للنقود، ولا يجب استخدامها إلا في أوقات الركود والانكماش فقط.

التمويل التضخمي في الفكر المالي الإسلامي

التمويل التضخمي سياسة لها صلة بالنواحي المالية والنقدية، لذا سيتم توضيح وتقييم هذا الإجراء من جهتين: نقدية ومالية.

أولاً- الجهة النقدية: يعتبر التضخم معوقاً لقيام النقود بوظائفها، بالأخص اعتبارها مقياساً للقيمة ومخزناً للثروة، فالتضخم يؤدي إلى عدم ثبات واستقرار قيمة النقود، وبالتالي يؤدي إلى اختلال هذه

الوظائف، وقد حرصت الشريعة الإسلامية على تحقيق الثبات والاستقرار في قيمة النقود لتؤدي وظائفها على خير وجه مما يعنى تحقيق العدل بالوفاء بالكيل والميزان والقسط الذي دعت الشريعة إليه في العديد من الآيات منها:

- وأوفوا الكيل والميزان بالقسط (الأنعام: ١٥٢)
- وأوفوا الكيل والميزان ولا تبخسوا الناس أشياءهم (الأعراف: ٨٥)
- وأوفوا الكيل إذا كلمت وزنوا بالقسطاس المستقيم (الإسراء: ٣٥).

فالعدل والوفاء ليس في السلع المكيلة والموزونة فقط، بل يمتد إلى كل ما يتبادله الناس، وقد كانت النقود الذهبية والفضية في حد ذاتها سلعة يتبادلها الناس وزناً في العصر النبوي الذي نزلت فيه الآيات. وقد نهى رسول الله عن كسر سكة المسلمين الجارية بينهم إلا من بأس، ذكر صالح بن حفص عن أبي بن كعب في قوله تعالى على لسان قوم شعيب عليه السلام: (أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء).

وقديماً ووفقاً لنظام المسكوكات الذهبية والفضية كانت عملية الغش تتم بإصدار الدولة لهذه المسكوكات غير الخالصة أي مخلوطة بمعادن أخرى أقل قيمة، وكان يحدث هذا عندما تكون الدولة بحاجة إلى مزيد من النقود دون أن يتوفر لها الذهب والفضة المطلوبان. وهذه صورة مشابهة إلى حد كبير؛ عملية الإصدار النقدي التي تتم الآن حيث تقوم الدولة بإصدار أوراق نقدية لتغطية الفجوة بين نفقاتها وإيراداتها. وقد أشار الغزالي إلى أنه من الظلم والتعدي على حدود الله اختلاف قيمة النقود وذلك بتباينها في الجودة والرداءة، وأن شكر الله تعالى على نعمته يقتضي الحرص على ثبات وساطة التبادل ومقياس قيمة الأشياء، ومخالفة ذلك تعدّ لحدود الله تعالى.

لذا فإن عرض النقود في المجتمع يجب أن لا يتم إلا لأسباب اقتصادية. أي مقابل إنتاج سلع وخدمات، وأن لا يتم إلا من قبل البنك المركزي للدولة، كما أن خلق الودائع من قبل البنوك التجارية يجب أن يكون محكوماً بسياسة الدولة النقدية وفي الحدود التي تسمح بها ظروف الدولة الاقتصادية. وقد اعتبر البعض أن الدولة إذا قامت بإصدار كمية من النقود دون غطاء وبدون أن يقابل ذلك زيادة في الإنتاج أو زيادة في الطلب على كمية النقود لسد حاجة الناس في التداول؛ هو بخس وتطفيف، وإن كان الفاعل ولي أمر المسلمين لما في ذلك من إضرار بالمسلمين وأكل أموالهم بالباطل.

ثانياً: الجهة المالية: أشرنا إلى أن الدولة تلجأ إلى هذه السياسة من الزاوية المالية لتغطية الفجوة بين الإنفاق العام والإيرادات المتحصلة، ونظراً لاتصافها بالسهولة واليسر في إجراءات فرضها قياساً بالضرائب والرسوم وأملاً في إحداث معدلات من النمو والتوسع وبالذات في حالات الانكماش وعليه فإن الدول تلجأ إلى عملية موازنة بواسطة هذه السياسة.

وفي إطار الاقتصاد الإسلامي خاصة عندما يطبق تطبيقاً فعالاً في مختلف جوانبه لا يوجد حاجة ملحة للالتجاء إلى هذه الأداة وذلك للأسباب الآتية:

- أن الاستثمارات مخططة ضمن إطار من الأولويات.
- أن الحاجات الحقيقية في المجتمع تخضع لقاعدة الترتيب والأولويات بحيث تبدأ بإشباع الضروري منها ثم توجيهه إلى حاجات تليها في الأهمية.
- قيام الاستهلاك والإنفاق في المجتمع الإسلامي على قاعدة الرشد والبعد عن التبذير والاسراف له دور في تخفيف جزء كبير من النفقات.
- الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع، فالعبء لا يقع على الدولة لوحدها بل يتكامل دور الدولة والقطاع الخاص في تحمل هذه المسؤولية.
- تعبئة شاملة لموارد وطاقات المجتمع خاصة في ظل تحريم الاكتناز وتكديس الثروة.

بدائل التمويل التضخمي في الفكر الإسلامي

يمكن تقسيم الموارد المالية العامة في النظام الإسلامي بحسب أولوية اللجوء إليها إلى:

- ١- موارد أصلية: أهمها الزكاة، وإيرادات الدولة من ممتلكاتها والملكيات العامة، والإيرادات التطوعية.
- ٢- موارد إضافية: أهمها التوظيفات، والاستفادة من أساليب التمويل الإسلامية كالمشاركات والمرايبات والمضاربات.

٣- موارد استثنائية: أهمها اللجوء إلى الدين العام المحلي، وكذا التمويل الخارجي.

وفي مجال البحث عن بدائل يمكن بواسطتها الحصول على أموال إضافية، فإنه يمكن اللجوء إلى المصادر الإضافية ثم اللجوء إلى المصادر الاستثنائية.

بدائل التمويل التضخمي:

- تشجيع المدخرات التعاقدية في إطار الشريعة الإسلامية.

- ترشيد النفقات الجارية في الموازنة لتحقيق فائض في الموازنة الجارية .
- تعجيل الزكاة؛ بالحصول على الزكاة من الممولين مقدماً عن سنوات قادمة .
- إمكانية البيع الكلي أو الجزئي لجانب من ممتلكات الدولة إلى مواطنيها، عن طريق طرح أسهم بقيمة كل أو بعض رأس مال ممتلكات معينة واستخدام الحصيلة في تدبير التمويل اللازم .
- يمكن للدولة في النظام الإسلامي أن تعمل على تكوين احتياطي يتم تمويله من فوائض ميزانيات سابقة ومن التوظيف على الأغنياء، وتستخدم الاحتياطي في تمويل عجز الموازنة العامة .
- إمكانية حل مشكلة التمويل من خلال التكامل بين الدول .
- تمويل بعض مشروعات المرافق العامة عن طريق المرائبات .
- الاستثمار بالمشاركة والمشاركة المنتهية بالتمليك من خلال صكوك تطرح في الأسواق المحلية والعالمية .
- الاستثمار بالإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك من خلال صكوك تطرح في الأسواق المحلية والعالمية .

المراجع

- عبد الرحمن تاج، السياسة الشرعية والفقہ الإسلامي، ملحق مجلة الأزهر، ١٩٨٨ .
- محمد عبد الحلیم عمر، الموارد المالية في الإسلام، مركز صالح كامل، ١٩٨٧ .
- نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، ١٩٧٧ .
- نجاح عبد العظيم أبو الفتوح، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، ١٩٩٣ .
- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية - تحليل جزئي وكلي - . القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٩ .